

القبيلة وإدارة الدولة السودانية

كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية
جامعة الزعيم الأزهري

د. ابتهاج جمال الدين الصادق

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة دور القبيلة في ادارة الدولة السودانية وعلاقة النزعات القبلية بالصراعات السياسية، وحاولت الدراسة الاجابة عن بعض الاسئلة المتعلقة بالدور التاريخي لقبائل السودان انطلاقا من السؤال الرئيسي: ما اثر نظام الادارة في السودان على سلطة ونفوذ القبيلة؟ وما هو دور الاستعمار و الحكومات المتعاقبة في السودان في ادخال القبيلة في الشأن العام واقحام النزاعات القبلية في الصراعات السياسية، استخدم الباحث المنهج التاريخي لتتبع دور القبيلة في المجتمع السوداني عبر الحقب المختلفة وتتبع التغير في اسباب النزاعات القبلية، والمنهج التحليلي الوصفي لدراسة دور الانظمة الحاكمة في تقوية او اضعاف نفوذ القبائل وتحليل ابعاد النزاعات القبلية وتشابكها مع المصالح السياسية. وانطلقت الدراسة من فرضية ان مفهوم القبيلة بشكله التقليدي قد تطور و اكتسب ابعاداً سياسية مما اتاح استخدامه كوسيلة للصراعات بين مختلف مكونات المجتمع، وخلصت الدراسة الي ان النظام القبلي مترسخ في المجتمع السوداني ولا يمكن تحييده او اضعافه، و تتنامى قوته بصورة خاصة في فترات ضعف سلطة الدولة، وان تسييس القبيلة واقحامها في الشأن العام يشكل تهديدا لكيان الدولة، وان اندلاع الصراعات بين المجموعات المتجاورة من القبائل تشعله تجاذبات السياسة والسيادة تارةً و الصراع علي الموارد تارات اخرى. و أوصى الباحث بأهمية ادارة السلطات الحكومية للنزاعات القبلية بصورة جزرية واهمية ايجاد وسائل قانونية اضافة للوسائل الاهلية لحل النزاعات القبلية، كما نوصي الدراسة بضرورة اجراء الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتحديد مصادر النزاعات القبلية بدقة من أجل وضع الحلول الناجعة لها.

Abstract:

This study investigates the role of the tribe in the administration of the Sudanese State and the relationship of tribal tendencies to political conflicts. The study sought to answer some questions related to the historical role of the tribes of Sudan, starting from the basic question: What is the impact of the colonial rule and successive governments in Sudan on the inclusion of the tribe in public affairs? And what is the depth of involvement of tribal disputes in political conflicts?. The researcher used the historical method, to track the role of the tribe in Sudanese society through different eras and track the change in the causes of tribal conflicts, and the descriptive analytical approach to study the role of successive regimes in strengthening or weakening the influence of tribes, we also analyzed the dimensions of tribal conflicts and their intertwining with political interests. The study hypothesized that the concept of the tribe in its traditional form has developed and acquired political dimensions, which allowed it to be used as a means of conflict between the various components of society. Moreover; the politicization of the tribe and its intrusion into public affairs constitutes a threat to the entity of the State, and that the outbreak of conflicts between neighboring groups of tribes is ignited by the interactions of politics, social gains and struggle over scarce resources. The study recommends appropriate management of tribal conflicts with special consideration for each case; the development of suitable legal and civil means to resolve tribal conflicts; in addition to further social, cultural, economic and legal studies to accurately determine the roots of the problem so as to propose effective and feasible solutions for them.

مصطلحات الدراسة

1. النزاع: ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها، وتداخل مسبباتها ومصادرها، وتشابك تفاعلاتها، وتأثيرها المباشر وغير المباشر، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها، وذلك من حيث المدى، أو الكثافة، والعنفي يمكن أن نعرف النزاع أنه اختلاف، أو تعارض في قيم، ومصالح سواء مادية أو معنوية من أطراف متعددة، سلمية أو عسكرية.⁽¹⁾
2. الأمن الاجتماعي: يعرف الأمن الاجتماعي بأنه حالة الاطمئنان التي يشعر بها افراد المجتمع، والذي يضمن لهم استمرار العلاقات الاجتماعية التقليدية وحماية الافراد من العنف القبلي والطائفي والاثني، والهدف من تحقيق الامن الاجتماعي هو تحقيق الاستقرار، ويعتبر الامن الاجتماعي هو الركيزة الاساسية لبناء المجتمعات الحديثة.
3. القلد: هو التعريف الشعبي للصلح القبلي⁽²⁾ ويشمل وقف العدائات، وقف النزاع في مكانه وعدم تمده. وهي عبارة عن اخذ العهود والمواثيق بين الاطراف المتنازعة وفي مرحلة القلد يتم التفاوض بين الاطراف كل على حدة وتعتبر هذه المرحلة مرحلة اختبار للوسطاء وقبولهم من الاطراف وتأثيرهم على مجريات الاحداث وإذا ظهر في الوسطاء شخص غير مرغوب فيه للطرفين يتم سحبه من المجموعة.
4. الجودية: الجودية مصطلح سوداني قديم يعني الإشراف على تسوية الخلافات بين أفراد المجتمع على مختلف مستوياته، من دون اللجوء إلى محاكم الدولة أو المحاكم الشعبية. وتنشط وسط القبائل والمجتمعات السودانية المختلفة حيث تستخدم «الجودية» في حل الخلافات في كل أرجاء السودان شماله وغربه وشرقه.

مقدمة:

إن الدولة الحديثة تعتمد على قدرة مؤسساتها وبنيتها في ادارة شؤونها الداخلية والخارجية، وترتكز الدولة على المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية في بسط هيمنة الدولة. وان كان مفهوم الدولة القطرية في السودان ظهر حديثا الا ان المجتمعات القبلية والجماعات البشرية كانت لها نظمها الراسخة عبر التاريخ والتي اكتسبتها بمرور الزمن، ولم تخلو المجتمعات القبلية من النزاعات بسبب تضارب المصالح أو الصراع علي المكاسب الحقيقية

او المتوهمة. واستمرت الصراعات وتعددت اسبابها وتطورت اساليبها بين مكونات المجتمع، لكن النظم والاعراف التي وضعتها القبائل كانت قادرة على حسم النزاعات لفترة من الزمان . ولكن بعد التطور الذي شهدته القبيلة والتغيرات التي صاحبت نشأة الدولة في السودان والصراعات السياسية الداخلية والخارجية التي عاشها السودان ، القت بظلالها على دور القبيلة في السودان ، وهذا ماتحاول الدراسة تناوله ومعرفة ابعاده ونتائج.

اسئلة الدراسة:

1. ما اثر نظام الادارة في السودان على سلطة ونفوذ القبيلة؟
2. مادور الاستعمار و الحكومات المتعاقبة في السودان في ادخال القبيلة في الشأن العام واقحام النزاعات القبلية في الصراعات السياسية؟
3. ما طبيعة الدور السياسي للقبائل ؟
4. ماهو اثر ادارة الدولة للنزاعات في اعادة تفجرها ؟
5. ما اثر النزاعات القبلية على الامن الاجتماعي في السودان؟
6. ماهو مستقبل الدولة السودانية في ظل تعدد النزاعات القبلية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات الاتية:-

1. ساهم نظام الادارة في السودان في ترسيخ اهمية دور القبيلة وزيادة نفوذها.
2. بدأ اقحام القبيلة في الشأن العام ابان حكم الاستعمار وصراعه مع الحركة الوطنية.
3. تداخلت عوامل السياسة والاقتصادية و العوامل الاجتماعية ا في تأجيج النزاعات بين المكونات القبلية في الدولة.
4. اصبح العامل القبليّ احد أدوات الصراع السياسي بين القوى السودانية المختلفة،
5. دخل التنافس السياسي كعامل جديد في الصراعات بين القبائل
6. ان اعتماد الدولة على الحلول المؤقتة في ظل الموارد الشحيحة ساهم في اعادة تفجرها.
7. مستقبل الدولة في السودان مرهون بمقدتها على تحقيق السلم الاجتماعي بين القبائل وبسط هيبة الدولة في جميع اطرافها.

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج التاريخي لتتبع دور القبيلة في المجتمع السوداني عبر الحقب المختلفة وتتبع التغير في اسباب النزاعات القبلية ، و المنهج التحليلي الوصفي لدراسة دور الانظمة الحاكمة في تقوية او اضعاف نفوذ القبائل وتحليل ابعاد النزاعات القبلية وتشابكها مع المصالح السياسية.

أولاً: الجغرافيا السياسية للسودان: الموقع:

يقع السودان في شمال شرق القارة الافريقية و تجمعها الحدود مع سبع دول هي ليبيا في الشمال الغربي وفي الشرق يجاور كل من اريتريا واثيوبيا وغرباً يشترك مع تشاد و افريقيا الوسطي وفي الجنوب تحده دولة جنوب السودان. وهو ثالث اكبر دولة في افريقيا من حيث المساحة ، و اراضي السودان بشكل عام عبارة عن سهل رسوبي منبسط ينحدر قليلاً من الشرق والغرب نحو الوسط وينحدر السهل بأكمله من الجنوب نحو الشمال، تتخلله مرتفعات تغطي أقل من نسبة 5% يملك السودان اراضي زراعية تتنوع فيه العديد من المناخات ويتميز بتنوع طوبغرافي وتكثر به الانهار والمياه الجوفية وينقسم السودان من حيث المناخ الي اربعة اقاليم مناخية، المناخ الصحراوي ، مناخ البحر الأبيض المتوسط، وشبه الصحراوي و اقليم السافنا الغنية والاقليم الاستوائي⁽¹⁾.

السكان

يتكون السودان من مجموعات من القبائل العربية والافريقية والنوبية والبجا مع وجود اقلية تركية ومصرية وليبية وعجيرية (حلب) واثيوبية و اريتريّة وهندية وتمثل حوالي 600 عرقية و قبلية مختلفة⁽²⁾. ويعاني السودان من انخفاض الكثافة السكانية. وتمثل نسبة السكان في الحضر (49%) والريف (51%).⁽³⁾ حيث تلعب الظروف الطبيعية بالإضافة إلى العوامل القبلية دوراً هاماً في توزيع السكان، ويتوزع السكان في ثلاث محاور هي⁽⁴⁾:

1. المحور النيلي من الشمال الي الجنوب علي طول ضفاف نهر النيل حيث تتركز غالبية المدن السودانية.
2. المحور الرعوي من الشرق الي الغرب حيث يعتمد علي المطر من كسلا الي الجنيّة.
3. محور البحر الاحمر بمحاذاة البحر الأحمر .

ثانيا القبيلة ونشأة الدولة السودانية الحديثة مفهوم القبيلة

وردي الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بان مفهوم القبيلة يستخدم ليشير إلى مجموعة ج زئية من مكوناته القومية وهي عبارة عن " مجموعة من الناس لهم هوية جماعية ولغة مشتركة ويعتقدون في انهم ينحدرون من سلالة واحدة⁽⁴⁾، ترجع إلى جد أعلى أو اسم حلف قبلي يعدّ بمثابة جد، وتتكون من عدة بطون وعشائر. غالباً ما يسكن أفراد القبيلة إقليمًا مشتركًا يعدونه وطنًا لهم، ويتحدثون لهجة مميزة، ولهم ثقافة متجانسة أو تضامن مشترك (أي عصبية) ضد العناصر الخارجية على الأقل.، وتتبع هذه العصبية من الشعور بوحدة الجماعة من صلات القربى ومن كونهم يعيشون على أرض واحدة⁽⁵⁾.

تتجلى العصبية القبلية في العصبية للأقارب وذوي الارحاموهذا النوع من العصبية يكون داخل إطار القبيلة ذاتها. فعلى الرغم من أن أفراد القبيلة يربطهم نسب واحد، إلا أن الرباط الكائن بين ذوي القربى من أمثال أبناء العمومة والخوولة يكون أمتن من النسب العام. وأفراد القبيلة يشعرون بالتزامهم بنصرة من يشترك معهم في البيت (الفصيلة) ثم تأتي بعد ذلك نصرة المشترك معهم في الفخذ فالبلطن ثم العشيرة، ومع أن العصبية للقبيلة أضعف شأنًا من العصبية نحو العشيرة، إلا أن عصبية القبيلة تطفى على ما سواها بمقدار الخطر الذي يهدد القبيلة - كما يمكن أن تتجاوز هذه العصبية نظام القبيلة إلى القبائل الأخرى المتحالفة، أو عصبية الولاء؛ وذلك حين يطلب أحد الأفراد الجوار من قبيلة ما ومن ثم يأخذ حصانة بأن يكون تحت حمايتها، وتهب القبيلة لحمايته كأى فرد من أبنائها⁽⁶⁾، وتكون القبيلة أكثر تضامنا حينما تكون اقلية في مجتمعها الذي تسيطر عليه قبائل اخرى⁽⁷⁾.

النظام القبلي

لقد تضافرت عوامل التاريخ والجغرافيا بالإضافة إلى العوامل الأنتروبولوجية والديموجرافية لخلق الشعور بالانتماء والولاء للقبيلة، فقبل الدولة كانت توجد القرية والمنطقة المحلية ثم المدينة الريفية الصغيرة ثم المدن الكبرى. إن المؤرخين وعلماء الاجتماع يروون أن الحكومة كجهاز يمارس السلطات السياسية في المجتمع كانت نشأته في مفهوم محلي، هو مفهوم العشيرة ثم القبيلة والقرية وهي المجتمعات السياسية الأولى. وكانت الحكومات التقليدية ولا

زالت تتمثل في شيوخ القبائل ورؤساء العشائر وحكام المدن والمقاطعات من البلاد . ويستمد شيوخ القبائل سلطتهم من الوراثة، ويعاونه في الغالب مجلس يتكون من أعيان القبيلة وشيوخها.

وقد ارتبط مفهوم الحدود لدى المجتمعات القبلية القديمة بفكرة الملكية، وقد استخدمت الحدود ووظفت في إبراز الملكيات عبر خرائط اطلق عليها اسم خرائط الملكيات ، على اساس ان الجماعات الانسانية القديمة كانت تشعر بأن حقوقها وسلطاتها لها دائرة اقليمية يجب الا تتعدى نطاقها، وكانت القبائل المجاورة تعرف حدودا ثابتة للمناطق الخاصة بكل منها حيث تمارس عليها مهنتي الصيد والرعي، لكنها لم تضع اي اشارات او علامات تدل علي الحدود⁽⁸⁾.

أثر التقسيم الاوروبي للحدود على التوزيع السكاني للقبائل

ان معظم اتفاقيات الحدودية لم تراعي وجود القبائل ونمط عيشهم وحياتهم الاقتصادية من حيث كونها قبائل رعوية متنقلة او قبائل زراعية، مما أدى الى تقسيم القبلية الواحدة الي شطرين يتبع كل قسم منها لقطر مختلف كما في الشرق حيث قسمت قبيلة البني عامر بين السودان واريتريا ، وفصل القبائل النوبية ذات الطبيعة الواحدة الي شطرين يتبع كل شطر منها الي قطر مختلف (السودان ومصر). كما فصلت قبيلة البشاريين عن موطنها الاصيلي السودان كما فصل بعضها من قبيلة العبابدة عن موطنها في مصر، وكذا الحال في قبائل غرب السودان وجنوبه.و بعض الاتفاقات حددت الحدود ولكنها سمحت للقبائل بالرعي والزراعة في كلا البلدين علي وجه التبادل كما هو الحال بين السودان واريتريا.

وتجمع صلة الدم و الجوار بين القبائل الحدودية والتي تشمل الاتي:

قبائل البجة في شرق السودان يسكنون المنطقة من شلاتين وعتباي حتي كسلا ويمتد وجودهم مع الهدندوة والبني عامر حتي ارتريا وهم خليط بين العنصر المحلي والعربي ويدينون بالاسلام⁽⁹⁾.

يسكن علي حدود السودان الشرقية بعض القبائل التي وفدت من غرب السودان بجانب سكان المنطقة من الشكرية واللحويين.

منطقة النيل الازرق المتاخمة لاثيوبيا فتسكنها قبائل القمر والمابان وبعض قبائل الانقسنا.

حدود السودان الغربية تسكنها قبائل الفور والمساليات والفلاتة والبرتي والزغاوة والميدوب وبعضهم يسكنون داخل دارفور وكردفان وقد وفدت اصول معظمهم من شمال غرب افريقيا.

قبائل الحدود مع افريقيا الوسطي معظم سكانها كانوا قد وفدوا من افريقيا الوسطي⁽⁹⁾.

تطور دور القبيلة في السودان:

القبيلة في السودان، بوصفها نظاماً ورابطاً اجتماعياً، نشأ قبل ظهور مصطلح "الدولة الحديثة" بمراحل زمنية. وحظيت بدور واضح جداً في عقود التأسيس الأولى للممالك و السلطنات التي نشأت في الحيز الجغرافي الذي يعرف بـ"جمهورية السودان" الحالية. وشهدت عهود الممالك القديمة بروزاً واضحاً للقبيلة وتشكلاً لأدوارها الاجتماعية والسياسية. ففي مملكة سنار أو «السلطنة الزرقاء» كان للقبيلة دور سياسي واضح جداً، إذ تكون نظام الحكم والإدارة فيها من «مشيخات» ومرجعيات قبلية تدين كلها بالولاء للسلطنة وتمارس هذه المشيخات والإدارات الأهلية جزءاً كبيراً من ممارسات الدولة و تنوب عن الحاكم المركزي في الإدارة⁽¹⁰⁾.

دور القبيلة فترة الحكم التركي:

أعطى الحكم التركي مساحةً سياسيةً لزعماء القبائل. وأشركهم في تنفيذ بعض سياسات الدولة وقراراتها؛ نسبة لما يمتلكونه من قبول ونفوذ بين أفراد قبائلهم.

دور القبيلة فترة حكم المهديّة :

أنشأت المهديّة نظاماً مركزياً للحكم ونقلت العاصمة من الخرطوم إلى أمدرمان، ومن مقرها في أمدرمان أدارت شؤون الحكم كلها بنظام مركزي مرجعيته النهائية المهدي والخليفة عبد الله من بعده. و في فترة حكم المهديّة ضعفت سلطة القيادات التقليدية وأنشأت منصب «العامل» وهو المدير الذي تعينه الحكومة المركزية لإدارة أي إقليم فيصبح هو السلطة النهائية في ذلك الإقليم مستمداً نفوذه من المركز مباشرة، وهو في نفس الوقت قائد الجيش في المنطقة، أما إدارته لكل هذا فتتم حسب توجهات أمدرمان التي تأتي في شكل منشورات عامة لكل الشؤون المدنية والعسكرية في إقليمه على أن يرجع للسلطة المركزية فيما يحتاج إلى توجيه⁽¹¹⁾.

الاستعمار البريطاني/المصري والادارة الاهلية

استفادت الإدارة البريطانية في السودان من اعتزاز السودانين بالقبيلة وانقيادهم لزعمائهم المحليين في تطبيق سياسة الحكم غير المباشر للسودان الذي أوصلت به لجنة ملنر، فأصبح زعماء القبائل على اختلاف مسمياتهم- «عمدة، شيخ، ناظر، مك، شرتاي، أمير، سلطان»- محل ثقة لدى سلطة الاحتلال التي أعطتهم دوراً كبيراً في إدارة جزء من شؤون البلاد عبر ما عرف عليه اصطلاحاً بـ«نظام الإدارة الأهلية» إلى حد وصل لمنح زعماء القبائل سلطات قضائية وإدارية تمكنهم من حل النزاعات والخلافات عبر المحاكم التي سميت بـ«المحاكم الأهلية»⁽¹²⁾. وبدأت الحكومة في تطبيق هذه السياسة في الأعوام التالية للتقرير حيث أصدرت «قانون مشايخ الرحل» الذي صدر في عام 1922م يعترف لشيوخ القبائل بسلطات قضائية كانوا يمارسونها منذ فجر التاريخ، غير أن هذا القانون ينظم هذه السلطات. ونجاح هذه التجربة من قبائل الرحل شجع الحكومة البريطانية على تعميمها على القرى الريفية المستقرة. وهكذا تم اصدار «قانون محاكم القرى» لعام 1925م وهو يعطي صلاحيات قانونية لمجالس الأعيان للفصل في المخالفات والجرائم الصغرى ولحفظ الأمن والنظام في القرى. ولقد بلغت الإدارة الأهلية أوج تطورها في عهد سير (جون مافي) الحاكم العام للسودان فقد اتسعت في عهده اختصاصات الإدارة الأهلية من قضاء وإدارة، وقد امتدت ممارسات الإدارة الأهلية بالإضافة لحفظ الأمن والنظام والممتلكات العامة لتشمل المدن أيضاً وأصبح للإدارة الأهلية سجونها الخاصة بها. وفي مجال التعليم شملت اختصاصات الإدارة الأهلية الإشراف على التعليم المحلي الذي كان متوقفاً في معظمه على خلاوي حفظ القرآن. وفي مجال الصحة أصبح من اختصاص الإدارة الأهلية اختيار الأفراد للتدريب على الأعمال الصحية للعمل في مناطق القبائل تحت إشراف زعماء القبائل وفي مجال الخدمات البيطرية كان من اختصاص الإدارة الأهلية ضبط أمراض الحيوان والتبليغ عنها، كذلك من اختصاصها تنمية الزراعة وحماية الغابات والحفاظ عليها⁽¹³⁾. وقويت هذه الأدوار بعد فقدان الثقة بين الحكومة والمتعلمين اثر حادثة اغتيال حاكم عم السودان السير لي استاك (Sir Lee Stack) في القاهرة في عام 1924م وانتفاضة طلبة الكلية الحربية في نفس العام. وفي عام 1927م صدر قانون سلطات الشيوخ وهذه السلطات ليست قاصرة على شيوخ قبائل الرحل، بل تم

تعميمها على كل زعماء العشائر حتى في منطقة الجزيرة التي حدث فيها نوع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية أثر نفوذ النظام القبلي ، ولكن برغم ذلك فان زعمائها المحليين أصبحت لهم نفس سلطات شيوخ قبائل الرحل . فان إدارة المديرية أصبحت تعتمد أساساً على السلطات القبلية تحت إشراف المسؤولين البريطانيين ، بينما قلص دور المتعلمين السودانيين بصورة متصلة⁽¹⁴⁾ . ورغم ان اجهزة الادارة الأهلية لم تكن أجهزة حكومية حقيقية وأن سلطاتها مفوضة لها بواسطة مفتشي المراكز الا أن نظام الادارة الأهلية قد مكن لزعماء القبائل من توطيد سلطتهم على أفراد قبائلهم. وبعد تصاعد الحركة الوطنية دعا الحاكم العام للنظر في النظام الاداري السوداني وشارك وتدريب السودانين في شؤون الحكم فصدر قانون مارشال عام 1951م الذي تضمن نظاما جديدا للحكم المحلي تميز بقيام مجالس محلية تتمتع بقدر من الاستقلالية واستطاع هذا النظام ان يحقق نجاحات كثيرة⁽¹⁴⁾.

الادارة الاهلية بعد الاستقلال

إن النظام الأهلي المعدل تعرض لهزات عنيفة متتالية ابان عهد الحكومات الوطنية ،وقد بدأت هذه الهزات أول ما بدأت بعد ثورة أكتوبر 1964م حيث كانت تصفيته من أهم الشعارات التي طرحتها الثورة الشعبية التي أسقطت الحكم العسكري فتم الاستغناء عنه في العام 1965م. ثم جاء نظام مايو 1969م بشعارات جعلت منه مساوياً للرجعية ولم يسترد النظام الأهلي المكانة التي كان يتمتع بها طوال فترات الحكومات الوطنية⁽¹⁵⁾. حتى جاء انقلاب 1989م ، الذي اعاد القبائل لممارسة ادوارا جديدة وخرجها من مجال العمل القبلي التقليدي الى مجال العمل في الشأن العام.

القبيلة والدور السياسي:

كانت بداية بروز اهمية القبيلة في الجانب السياسي في فترة الاستعمار ،حيث استخدمت الادارة الاستعمارية التحالف مع التقليديين ، من الادارة الاهلية/ القبلية والارستقراطية الدينية في السيطرة على الجماهير في الريف وفي اختبار تمدد الحركة الوطنية في المدن.⁽¹⁵⁾

ومع الاستقلال ظهرت تنظيمات سياسية ذات طابع "قبلي" و "مناطقية" تنادي بحقوق مناطقها وتسعى لذلك ، كان أول هذه التنظيمات السياسية. هو "مؤتمر البجا" الذي تأسس عام 1958م وطالب بتطبيق الحكم الفيدرالي

وتنفيذ مشاريع تنموية في شرق السودان واعطاء أبناء الإقليم حقهم في التمثيل السياسي في نظام الحكم. ومنح أهل الإقليم نصيبهم من موارد إقليمتهم . كما تشكل ما عرف بـ "اتحاد جبال النوبة" الذي ضم زعماء قبليين وسياسيين عام 1964 كما تشكل تنظيم آخر حمل اسم "جبهة نهضة دارفور"⁽¹⁶⁾.

القبائل والادارة في فترة نظام يونيو 1989

اعاد نظام البشير ما سمي بتسييس الإدارة الأهلية، وهو إدخال القبائل في الشأن العام.⁽¹⁾ اذ إن النزاعات في دارفور، بتعددتها الإثني والقبلي، عرفت عبر التاريخية على الأرض أو حول المرعي ومصادر المياه المختلفة وربما الحدود الإدارية والحواكير وكانت تحل بواسطة زعماء العشائر وبالجوديات واساليب الصلح التقليدية،.

في تسعينيات القرن الماضي برزت أزمة دارفور التي تسبب الخطاب القبلي والعنصري في تعميقها، وكان لنظام البشير دور أساسي فيها عبر تسليح القبائل وتكوين الميليشيات القبلية⁽¹⁷⁾

إن أزمة دارفور رسخت لمفهوم جديد أعطى مساحة للقبيلة في السياسة والعمل العسكري إذ أن أغلب أطراف الصراع المسلح في دارفور. يستندون على أساس مناطقي وقبلي سواء في جانب التنظيمات المسلحة من القبائل العربية التي اتهمت بأنها مدعومة. من نظام البشير أو في جانب الحركات المسلحة. التي يتكون أفرادها من القبائل الإفريقية التي اتهمها نظام البشير بأنها مدعومة من جهات خارجية⁽¹⁸⁾.

وتعقدت الامور اكثر بعد إقصاء البشير للشيخ حسن الترابي مؤسس الجبهة القومية الإسلامية عن السلطة عام 1999، حيث لجأ الترابي إلى تأسيس حركة مسلحة (حركة العدل والمساوا) بالاستناد على أبعاد عرقية وقبيلية، وتطور الصراع ليأخذ أبعاداً دموية بين القبائل المنتمية للأصول العربية وأخرى من العرق الزنجي، وهو الأمر الذي ترتب عليه تحالفات لها طابع إقليمي مرتبطة بالامتدادات القبلية للزغاوة في كل من تشاد والسودان، وهي التحالفات التي تملك تأثيراً كبيراً على المعادلات الداخلية السودانية⁽¹⁹⁾.

وفي شرق السودان ايضا قام نظام الإنقاذ بادخال منظومة الإدارة الأهلية (نظام القبائل)، في إدارة الشأن العام، عبر تحزيبها لسد الفراغ السياسي، بعد تصفية الحياة الحزبية في شرق السودان، بعد ان قام بتصفية الأحزاب وتقزيمها

وحظر نشاطها منذ قيام الانقلاب في عام 1989، و باحتواء (جبهة الشرق) وتفتيتها عقب اتفاقية أسمر في عام 2006. م⁽²⁰⁾

ثالثاً دور القبيلة السياسي بعد ثورة ديسمبر 2018

زادت عقب ثورة ديسمبر 2018 م نزاعات القبائل في شرق وغرب البلاد، فانطلقت الصراعات القبلية في شرق السودان في نوفمبر 2020م الماضي في منطقة ميناء بور سودان، كما تجددت في كسلا. وبطبيعة الحال يبدو عامل الصراع السياسي بين قوى النظام القديم وقوى النظام الجديد واضحة للعيان، حيث انطلقت شرارة صراع بور سودان بين قبيلة بني عامر وقبيلة الأمرار على خلفية ندوة سياسية أقيمت في المنطقة، واستدعى إخماد الصراع ولو مؤقتاً زيارة من جانب رئيس الوزراء عبد الله حمدوك. إلا أن تجدد الصراع مرة أخرى يشير بشكل واضح إلى خلل لم يتم التعامل معه بجديّة، لا من جانب الحكومة السودانية، ولا من جانب القوى السياسية، وهو ما أسفر عن تجده في المنطقة نفسها كما ندلعت مواجهات قبلية في غرب دارفور بمنطقة الجنيّة بعد ستة اشهر من خروج قوات اليوناميد، وهو ما استدعى أيضاً زيارة عاجلة من رئيس الوزراء، ورئيس قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)⁽²¹⁾.

على مدى ثلاثين عاماً، عكس نظام تسييس الإدارة الأهلية نماذج جديدة في الممارسات السياسية تتداخل فيها الادوار السياسية للقبيلة مع ادوارها الاجتماعية، كان من الطبيعي بعد سقوط النظام أن تنشط هذه الأجسام السياسية لاستعادته مكانتها من خلال تفجير هذه الصراعات في محاولة ضمان استمرار هذه المصالح مع النظام الجديد.⁽²²⁾

ويحاول البعض تقديم الواجهات الجهوية والقبلية على حساب الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والفئوية، الأمر الذي قد يعيد البلاد لمربع ما قبل الدولة ويهزم شعار «مدنية الدولة» الذي تنادي به ثورة ديسمبر. ففي شرق البلاد ارتفع صوت قوميات عدة مثل قومية البجا التي تتفرع منها قبائل وعموديات ومشايخ معترضةً على مسار الشرق ضمن اتفاقية جوبا للسلام، الذي وقّع عليه في فبراير (شباط) 2020. ومن دون الرجوع إلى هذه المجتمعات أعلن «المجلس الأعلى لنظارات البجا» والعموديات المستقلة بقيادة ناظر الهدندوة محمد الأمين ترك، الذي ينتمي إلى حزب المؤتمر الوطني، عن

رفضه عبر بيانٍ وجهه إلى الحكومة الانتقالية والجهة الثورية والوسيط دولة الجنوب والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

وهذا يعني علو سلطة فرع من «الإدارة الأهلية» على فروع أخرى بسبب تهميش الإقليم في الحكومات السابقة، وترسيخ القبلية للاستقواء بها في عهد النظام السابق عبر النظّار، وما وقوف مجلس نظارات البجا في وجه هذا الاتفاق الذي يسعى إلى معالجة أزمة شرق السودان، إلا تجسيداً لذلك.⁽²³⁾

ان ما يشهده السودان من نزاعات ، حسب رأي الحكومة الحالية، يعود الى محاولات النظام السابق اضعاف الحكومة الانتقالية باستخدام النزاعات القبلية حتى يتمكنوا من الوصول لهدفهم الاستراتيجي في إضعاف النظام وإنهاء الفترة الانتقالية، للوصول إلى مرحلة الانتخابات المبكرة⁽²⁴⁾.

ان بذرة النزاعات القبلية موجودة وسط الجماعات القبلية المختلفة بسبب قلة الموارد والفقر وتفشي الجهل والامية وسط هذه المجتمعات ، ولكن صراع المصالح السياسية والاقتصادية يعمد الى تغذيتها واستغلالها لتحقيق مكاسب استراتيجية. ان إدخال القبلية في الشأن السياسي العام هو، بالضرورة، مشروع لظهور الانقسامات وتعدد الولاءات داخلها وتمزيق لحمة القرابة؛ وهو مؤشر خطير يهدد ذلك النمط الثابت لنسيج القبيلة والسلم الاجتماعي⁽²⁵⁾.

ان تسوية النزاعات القبلية امر ضروري لتحقيق التنمية والتقدم وللحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع ولكن هذا لن يتحقق بالحلول المؤقتة ، كما ان وسائل تسوية النزاعات القبلية التقليدية (مثل القلد والجودية) تبدو غير قادرة على انهاء النزاعات وذلك لتشابك النزاعات وتداخلها اضافة لفقر وعدم مقدرة القبائل على الالتزام بالتعويضات التي تتطلبها عملية الصلح، وتتجلى هنا دور السلطة والقيادة الحكومية في ايقاف هذه النزاعات كما يورد بروفيسور عطا البطحاني فليس بالضرورة ان تعيق عدم المساواة او- الصراعات والنزاعات - المجتمعات من الحراك الديناميكي والتقدم للامام فالمحك هو ادارة القيادة السياسية للنظام الاجتماعي بكفاءة.⁽²⁶⁾

الخاتمة

تناولت الدراسة دور القبيلة في نشأة و ادارة الدولة في السودان في الفترات التاريخية المختلفة واستعرضت اهم محطات تطور دور القبائل في المجتمع والدولة حيث اتضح ان القبيلة شكلت نواة الدولة السودانية الحديثة وكانت للقبيلة ادوار مهمة في الحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه واستفادات الحكومات الاستعمارية من مكانة واهمية القبيلة فأوكلت لزعماء القبائل عدد من المهام الادارية والخدمية . وبعد نيل الاستقلال عمدت الحكومات الوطنية الاولى على تقليل نفوذ وسلطة القبائل و ثم استعرضت الدراسة الادوار السياسية للقبائل حيث تبين ان تداخل السياسة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية اساهمت في تأجيج النزاعات بين المكونات القبلية في الدولة ثم لجأت بعض القوى السياسية في صراعها مع اعدائها الى استغلال وتأجيج النزاعات القبلية مما ادى لتعقيد الخلافات السياسية و اضعاف سلطة الدولة في مناطق النزاعات ، ووقفت الدراسة على التغير الذي صاحب دور القبيلة السياسي بعد قيام ثورة ديسمبر حيث برزت النزاعات القبلية وازدادت وتيرتها في شرق البلاد وغربها، و اظهرت ابعادا سياسية جديدة في مطالبها ومنها مطالبة بعض القبائل بتغيير الولاية. ان هذه التغيرات تتطلب جهدا من القيادة السياسية وتعاون بين جميع مكونات المجتمع لتسوية النزاعات القبلية ، والاستفادة من النظم البلدية في دفع المجتمع لبناء دولة قوية .

نتائج الدراسة

1. ضعف مفهوم الدولة لدى غالبية السكان ولعل السبب في هذا هو ضعف بناء الدولة وتقصيرها في القيام بواجباتها من توفير الامن وحصر السلاح لدى منسوبيها دون غيرها مما يدفع الكثيرين للاحتماء بالقبيلة كملأزمان ومتوفر في كل حين.
2. ان النظام القبلي مترسخ في المجتمع السوداني ولا يمكن تحييده او اضعافه ، و تتنامى قوته بصورة خاصة في فترات ضعف سلطة الدولة .
3. ان تسييس القبيلة واقحامها في الشأن العام يشكل تهديدا لكيان الدولة.
4. ان اندلاع الصراعات بين المجموعات المتجاورة من القبائل

تشعله تجاذبات السياسة والسيادة تارةً و الصراع علي الموارد تارات اخرى.

5. في ظل التغيرات المناخية المتسارعة وانتشار موجات الجفاف والاحتباس الحراري و انحسار الموارد يبدو ان وقود الصراعات سيتوفر اكثر ان لم تتم محاولات جادة لتفاديه.

التوصيات

توصي الدراسة بالاتي

1. بأهمية ادارة السلطات الحكومية للنزاعات القبلية بصورة جزرية
2. اهمية ايجاد وسائل قانونية اضافة للوسائل الاهلية لحل النزاعات القبلية.
3. كما نوصي الدراسة بضرورة اجراء الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتحديد مصادر النزاعات القبلية بدقة من أجل وضع الحلول الناجعة لها.
4. نشر الوعي المجتمعي ونبذ العصبية و تبني وتنفيذ سياسات ثقافية، سعياً إلى تغيير القيم الثقافية والاجتماعية السابقة، خصوصاً في ما يتعلق بصورة الآخر.
5. تطوير النظام الأهلي والاستفادة من القبيلة على نحو متكامل، لاقامة دولة حديثة تركز على مجتمع قوي .



القبائل الرئيسية في السودان (المصدر: كتاب يوسف ابوقرون: قبائل السودان الكبرى ص

58) 1969





خارطة لولايات السودان التي شهدت صراعات قبلية في الالفية الثالثة

المصادر والمراجع

- (1) د. ابتهال جمال الدين ، نزاعات الحدود العربية العربية واثرها على العلاقات البينية ، مطبعة جامعة الخرطوم ، ط1
- (2) أ.د حسن علي الساعوري، السودان ودوامه غالب مغلوب تحديات الاستقرار السياسي، الخرطوم ، شركة مطابع العملة ، ط 1 ، 2018،
- (3) أ.د عطا الحسن البطحاني، ازمة الحكم في السودان ، الخرطوم مطبعة جامعة الخرطوم، ط2 2021،
- (4) . د شيخ الدين يوسف من الله، الحكم المحلي خلال قرن عرض تحليلي لتجربة السودان،
- (5) الطيب عبد الجليل - الهوية والجنسية السودانية - دار غزة للنشرة التوزيع - الخرطوم 2010م
مواقع على الانترنت
الحسن محمد عثمان، القبيلة في السودان سنوات السطوة والنفوذ،
اطلع عليه <https://www.morocconews.me/page.php?id=656> بتاريخ 2021-7-9
- (6) . د احمد مبارك بابكر المبارك، دراسة ديمغرافية واجتماعية للسكان، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين .العدد(4) 2016م. <http://repository.neelain.edu.sd> اطلع عليه بتاريخ 2021-6-19
- (7) زهير محمدي بشاو جادو،، اليات تحقيق التعايش السلمي وسط المجموعات القبلية في دارفور، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية جامعة الخرطوم ، 2003 ،
- (8) الطيب عبد الجليل - الهوية والجنسية السودانية - دار غزة للنشرة التوزيع - الخرطوم 2010م
- (9) . فائز عمر محمد جامع النظم الأهلية لإدارة المنازعات في افريقيا، مجلة دراسات المستقبل. العدد 2020-11-30،
- (6) امانى الطويل ، ابعاد الحروب القبلية في السودان، 2020-5-20م
- (7) زايد عبيد الله مصباح، لسياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 2015

%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8
%A9-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B-
1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D
8%B3%D9%8A%D9%8A%D8%B3

(9) . توقيع اتفاق صلح قبلي شرقي السودان، القدس .-11-20
2021، <https://www.alquds.co.uk/> /اطلع عليه بتاريخ-17-
2021-7-

. الحسن محمد عثمان، القبيلة في السودان سنوات السطوة
والنفوذ، <https://www.morocconews.me/page.php?id=656>
اطلع عليه بتاريخ 9-7-2021

(10) . محجوب محمد صالح، الدولة السودانية الحديثة التاريخ
والنشأة، مجلة الانساني، 22-4-2019، <https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/04/22/2942>
اطلع عليه بتاريخ-23-
7-2021

(11) الحسن محمد عثمان، القبيلة في السودان سنوات السطوة
والنفوذ، <https://www.morocconews.me/page.php?id=656>
اطلع عليه بتاريخ 9-7-2021
جغرافيا السودان، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>